



د. محمد عبد الحليم عمر

أستاذ المحاسبة ومدير مركز

-جامعة الأزهر-

تقديم:

لقد مضى على إنشاء البنوك الإسلامية حوالي ثلاثين سنة أثبتت فيها وجودها واستطاعت في مجموعها أن تحقق نجاحات ملموسة تمثلت في تزايد عددها يوما بعد يوم حيث وصل هذا العدد إلى حوالي 200 بنكا تنتشر في قارات العالم كلها؛ وإلى جانب ذلك توجد المؤسسات المالية الأخرى من شركات تأمين وصناديق الاستثمار التي أنشأتها هذه البنوك. ومن مظاهر النجاح أيضا نمو أعمال هذه المؤسسات بمعدلات طيبة تصل إلى حوالي 15% سنويا.

ومع ذلك توجه السهام نحو هذه البنوك من المتربصين بالعمل الإسلامي عامة في صورة اتهامات مختلفة؛ والرد الموضوعي على ذلك يقتضي وجود معايير علمية فنية لقياس أداء هذه البنوك، ولذلك كان إعداد هذا البحث الذي نحاول فيه وضع المعايير المناسبة لقياس الأداء في البنوك الإسلامية بما يتناسب مع طبيعتها وأهدافها؛ وذلك وفق التنظيم التالي:

أولاً: الأسس التي يستند إليها في وضع المعايير.

ثانياً: المعايير العامة لقياس أداء البنوك الإسلامية.

ثالثاً: المعايير التفصيلية لقياس أداء البنوك الإسلامية؛ وهذا ما أثبتته الواقع من خلال الدراسات الميدانية التي أظهرت أن حوالي 86% إلى 95% يفضلون التعامل مع البنوك الإسلامية لالتزامها بأحكام الشريعة.



ولذا فإن أول معيار للحكم على أداء هذه البنوك يجب أن يبين مدى التزامها بهذه الأحكام.
ب- البنوك الإسلامية؛ بصفتها مؤسسات مالية؛ تقوم على جذب المدخرات من أصحاب الفوائض المالية؛ وبالتالي فإن من أهم معايير الحكم على أداء هذه البنوك هو مدى قدرتها على جذب المدخرات؛ وجذب مدخرين جدد.

ج- العلاقة بين البنوك الإسلامية وأصحاب هذه المدخرات تكيف شرعا على أنها مضاربة شرعية؛ البنك فيها هو المضارب وأصحاب المدخرات يمثلون أرباب المال ومن المقرر شرعا أن المضارب أمين على مال المضاربة لا يضمن المال إلا إذا قصر أو تعدى؛ وبالتالي يلزم وجود معيار للحكم على مدى التزام البنك بأداء هذه الأمانة.

د- يهدف أصحاب المدخرات من تسليم أموالهم للبنك إلى استثمارها والحصول على عائد مناسب؛ وبالتالي فإن الأمر يتطلب وجود معيار للحكم على مدى كفاءة البنك في استثمار هذه الأموال من خلال معدل العائد الذي يحققه لهم.

هـ- مدى القدرة على تشغيل كافة الأموال المتاحة للبنك وهذا يتطلب وجود معايير لبيان مدى قدرة البنك على التشغيل الأمثل لهذه الأموال، وكذا إدارة السيولة.

و- البنوك بصفة عامة لها دور كبير في الاقتصاد القومي أو الوطني؛ فهي بمثابة القلب في جسم الإنسان والأموال بمثابة الدم الذي يغذى الاقتصاد القومي لكي يمكنه الحياة بشكل سليم؛ وبالتالي فإنه للحكم على أداء البنوك يلزم التعرف على مدى خدمتها للاقتصاد القومي من خلال وجود معايير تبين ما يلي:

1- التوزيع القطاعي لاستخدامات الأموال ما بين قطاعات: الزراعة؛ والصناعة؛ والتجارة؛ والخدمات.

2- توزيع استثماراتها بين الداخل (محليا) وبين الخارج.



3- توزيع الاستثمارات حسب المدة بين طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
ز- تجمع البنوك المدخرات لتشغيلها واستثمارها إما بنفسها أو بواسطة رجال الأعمال ويقاس نجاحها في ذلك باستخدام أدوات تمويل واستثمار تتميز بالتعدد والمرونة والسهولة وهذا يقتضى وجود معايير للتعرف على مدى توافر هذه المواصفات في البنوك الإسلامية.

ح- إن نجاح المشروعات بشكل عام يظهر في درجة نموها من عام إلى آخر واستمرارها وتوسعها جغرافيا وهذا يتطلب وجود معايير لقياس ذلك.
ط- من أهم أنشطة البنوك أداء الخدمات المصرفية ، ولذا فإن الأمر يتطلب وجود معايير لقياس مدى نجاح البنك في هذا المجال..

ى- إذا كانت الأرباح تمثل المعيار الأساسي لنجاح أي مشروع اقتصادي، فإن هذه الأرباح تأتي نتيجة كفاءة إدارة كل العمليات، وهذا ما يتطلب وجود معايير لقياس كفاءة الإدارة في ذلك.

ك- وأخيرا فإن المسؤولية الاجتماعية من الأمور التي أصبح لها دور كبير في قياس الأداء في المشروعات بشكل عام مما يتطلب التعرف على مدى أداء البنوك الإسلامية لهذه المسؤولية.

هذه يباين أهم الأسس التي يمكن الاستناد إليها في تحديد معايير تقويم أداء البنوك الإسلامية والتي نتناولها في الفقرات التالية.

ثانيا: المعايير العامة لقياس أداء البنوك الإسلامية

هذه المعايير تستخدم للحكم على التجربة المصرفية الإسلامية بشكل عام وهي تدل



على مدى نجاح أو فشل هذه التجربة باعتبارها مؤسسات مالية مستحدثة جاءت لتحل محل المؤسسات المالية التقليدية، ومن أهم هذه المعايير ما يلي:

أ- عدد البنوك الإسلامية: لقد بدأ إنشاء هذه البنوك عام 1975 بينك واحد هو بنك دبي الإسلامي؛ وفي خلال الثلاثين سنة الماضية تزايد عددها لتصبح الآن حوالي 200 بنكا؛ هذا بخلاف المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى مثل شركات التأمين الإسلامية وصناديق الاستثمار وشركات الاستثمار والتأجير والمضاربة الإسلامية العديدة التي كان إنشاؤها ثمرة من ثمرات النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية والتي بلغت في مجملها حوالي 100 مؤسسة وبالتالي أصبح عدد المؤسسات المالية الإسلامية حوالي 300 مؤسسة؛ وهذا التزايد في عدد البنوك يدل بشكل مباشر على نجاحها؛ ويمثل معيارا عاما لقياس الكفاءة في أدائها.

ب- الانتشار الجغرافي: رغم أن البدايات في إنشاء البنوك الإسلامية كانت في البلاد العربية إلا أنها سرعان ما انتشرت في أنحاء العالم وفي كل القارات حتى في الدول الغربية مثل إنجلترا التي يوجد بها ثلاثة بنوك إسلامية، والولايات المتحدة الأمريكية التي يوجد بها أربعة بنوك إسلامية.

ج- معدل النمو السنوي: ويبلغ هذا المعدل في البنوك الإسلامية حوالي 15% وهو يفوق بكثير المعدل العالمي لنمو المؤسسات المالية.

د- من أهم الأدلة على نجاح المصرفية الإسلامية رغم حداثةها، هو أن البنوك التقليدية المحلية والعالمية بدأت تقلدها سواء بتحول بعضها كاملة من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي كما حدث في بنك الشارقة، وبنك الجزيرة السعودي أو بافتتاح فروع إسلامية لها كما حدث في بنك سيتي الأمريكي، أو بنك مصر، أو البنك الأهلي التجاري السعودي، أو



مجموعة شغهاى المصرفية، أو بتقديم بعض هذه البنوك منتجات مصرفية إسلامية، كما في البنوك التقليدية في ماليزيا، وكل من البنك السعودي الأمريكي، والبنك السعودي البريطاني.

هـ - ومن المؤشرات التي تدل على نجاح المصرفية الإسلامية هو ما أحدثته في بيئة الأعمال الإسلامية من أمور عديدة من أهمها ما يلي:

1- وجود العديد من المؤسسات الإسلامية المساندة لها مثل:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الدولية بالبحرين والتي أصدرت 24 معيارا للمحاسبة، و4 معايير للمراجعة، و4 معايير للرقابة الشرعية، وعدد 2 بيان لأساسيات المحاسبة، وعدد 4 موثيق لأخلاقيات المهنة، هذا إضافة لما أنجزته اللجنة الشرعية بالهيئة من إصدار 20 معيارا شرعيا.

- مركز السيولة الدولية الإسلامية بماليزيا لتشغيل السيولة الفائضة وقتيا لدى البنوك الإسلامية بأساليب وصيغ إسلامية.

- وحدة الخدمات المصرفية الإسلامية بالبحرين التي تساعد البنوك الإسلامية في الإصدارات للأوراق المالية الإسلامية لتشغيل أموالها.

- المؤسسة الإسلامية للتصنيف (تحت الإنشاء) بالبحرين لوضع معايير لتصنيف البنوك الإسلامية بما يتناسب مع طبيعتها.

- مركز التحكيم الدولي الإسلامي (تحت الإنشاء) بدبي والذي تم توقيع اتفاقية إنشائه هذا العام بين حكومة دبي والبنك الإسلامي للتنمية والمجلس العام للبنوك الإسلامية.

- توريق بعض صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية مثل صكوك المضاربة وصكوك



الإجارة وصكوك السلم وصكوك المراجعة وصكوك المشاركة المتناقصة، والتعامل بها في أسواق المال.

- إنشاء العديد من مراكز وأقسام الاقتصاد الإسلامي ومراكز التدريب لتلبية حاجة العمل والتطبيق في الاقتصاد والذي تأتي البنوك الإسلامية على قمته.
- وبالتالي يمكن القول باطمئنان إن المصرفية الإسلامية في جملتها نجحت وتسير على الطريق السليم، أما بالنسبة لكل بنك على حدة، فإن الأمر يتطلب وجود معايير تفصيلية لقياس أدائها والحكم عليها، وهذا ما سنحاول بيانه في الفقرة التالية.
- ثالثاً: المعايير التفصيلية لقياس أداء البنوك الإسلامية.

في ضوء ما سبق ذكره في الفقرة أولاً، نوجز المعايير المقترحة لقياس أداء البنوك الإسلامية في الآتي:

القسم الأول: معايير لبيان مدى الالتزام الشرعي وضمان التأكد من هذا الالتزام وتمثل هذه المعايير في الآتي:

- وجود هيئة شرعية بالبنك: وذلك لمساعدة إدارة البنك والعاملين به على أداء مسؤوليتهم في الالتزام الشرعي في جميع معاملات البنك، والمعايير التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك تتمثل في الآتي:

- عدد أعضاء الهيئة، بحيث لا يقل عن ثلاثة أعضاء.

تخصصات أعضاء الهيئة، بحيث يكونوا من تخصص الفقه وعلى الأخص فقه المعاملات المالية وعلى أن تضم اللجنة بصفة خبراء فيها أعضاء من تخصصات أخرى مثل القانون والمحاسبة.

الدور الذي تقوم به الهيئة والذي يجب أن يشمل مراجعة وإقرار العقود وإجراءات



التنفيذ للمعاملات والرد على استفسارات الإدارة والعاملين والتدريب المستمر لهم على الجوانب الشرعية.

• مواعيد اجتماع الهيئة، بحيث تكون دورية لا تقل عن مرة على الأقل كل شهر إلى جانب الاجتماعات غير الدورية عند الحاجة.

هذا هو الوضع المناسب للهيئة الشرعية.

فإذا كان أقل من ذلك فإنه لا يمكن الاطمئنان على الالتزام الشرعي، وفي الواقع العملي فإن كل البنوك الإسلامية توجد بها هيئات شرعية، إلا أن وضع هذه الهيئات في بعض البنوك لا يوجد حسب المعايير التي ذكرناها سواء من حيث العدد أو التخصص أو دورية الاجتماعات، وهذا يمثل قصورا يلزم تداركه.

2- وجود الرقابة الشرعية: إذا كان وجود الهيئة الشرعية لمساعدة الإدارة والعاملين على الالتزام الشرعي، فإن الأمر يتطلب وجود آلية للتأكد من هذا الالتزام، ولا يمكن الاعتماد على الهيئة الشرعية للقيام بذلك، ولذا يتطلب الأمر وجود نظام مستقل للرقابة الشرعية يقوم على ما يلي:

وجود إدارة أو قسم داخل البنك للرقابة الشرعية الداخلية يتبع لجنة المراجعة المشكلة من بعض أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

• وجود مراقبين شرعيين لا يقل عددهم عن اثنين لمراجعة أعمال البنوك من النواحي الشرعية، ويقوم عملهم على الأساس المؤسسي المهني وليس كما هو حادث بالنسبة للهيئة الشرعية على أساس الاستشارية الفردية، وهذا يتطلب أن يكون المراقبون الشرعيون هؤلاء مؤهلين علميا وعمليا وأن تحدد مسؤولياتهم بدقة وأن يكونوا مستقلين عن إدارة البنك وأن يعتمدوا في أعمالهم على معايير عمل محددة والتي



أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة السابق ذكرها وكذا المعايير الشرعية التي أصدرها المجلس الشرعي بالهيئة.

وفي الواقع العملي فإن بعض البنوك توجد بها رقابة شرعية على الوجه الذي ذكرناه، ولكن الغالبية من هذه البنوك لا يوجد بها إلا الهيئة الشرعية التي تساعد وتراقب الإدارة شرعاً بأسلوب الاستشارية الفردية وهو لا يحقق المطلوب من ضمان وتأكيد الالتزام الشرعي الذي يمثل أساس قيام المصرفية الإسلامية.

3- وجود إدارة للرقابة الشرعية بالبنك المركزي في الدولة مثلما هو الحال في قيام البنك المركزي بالرقابة المالية والقانونية والمصرفية على كل البنوك ، وهذا ما أخذت به بعض الدول مثل السودان وماليزيا والبحرين.

القسم الثاني : معايير لقياس مدى قدرة البنك على جذب المدخرات، وهي كالآتي:

1- معدل النمو في الودائع = الودائع آخر الفترة - الودائع أول الفترة

$$100 \times \frac{\text{الودائع آخر الفترة} - \text{الودائع أول الفترة}}{\text{الودائع أول الفترة}}$$

الودائع أول الفترة

2- معدل جذب عملاء جدد = عدد الحسابات آخر الفترة - عدد الحسابات أول الفترة

$$100 \times \frac{\text{عدد الحسابات آخر الفترة} - \text{عدد الحسابات أول الفترة}}{\text{عدد الحسابات أول الفترة}}$$

عدد الحسابات أول الفترة

3- مدى كفاية الموارد الذاتية (الضمان العام)

معدل القدرة على الضمان الأخير للودائع = حقوق الملكية



×100

إجمالي الودائع

4- معدل هامش الأمان = حقوق الملكية

×100

الاستثمارات

القسم الثالث: مدى قدرة البنك على التوظيف الأمثل للموارد المتاحة، ويتم التعرف على بالمؤشرات التالية:

1- معدل توظيف الموارد = التمويل والاستثمار

×100

الموارد المتاحة

2- معدل توظيف الودائع = التمويل والاستثمار

×100

مجموع الودائع

3- معدل (تشكيلة) توزيع توظيف الموارد بين صيغ وأساليب التمويل والاستثمار

الصيغ: المراجعة _ المضاربة _ المشاركة _ السلم _ الإستصناع _ الإجارة _ الأوراق المالية _ أخرى



القسم الرابع: معايير الربحية: وتتمثل إجمالاً فيما يلي:

1- معدل العائد على الموارد = صافي الدخل

$$\times 100$$

إجمالي الموارد

2- معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل

$$100 \times$$

وق الملكية

3- معدل حصة أصحاب حسابات الاستثمار من صافي الدخل = الحصة

$$100 \times$$

صافي الدخل

4- معدل العائد الموزع لحسابات (ودائع الاستثمار) = حصة أصحاب حسابات

الاستثمار

$$100 \times$$

إجمالي حسابات الاستثمار

5- معدل العائد الموزع على المساهمين = الربح الموزع على المساهمين

$$100 \times$$

قيمة الأسهم



القسم الخامس: معايير الأداء القومي (الوطني) للبنك، وتتمثل في الآتي:

التوزيع الاقتصادي للاستثمارات:

القطاع:	الزراعة	الصناعة	التجارة	الخدمات
النسبة %:	%	%	%	%

التوزيع القطاعي للاستثمارات:

القطاع:	العائلي	الحكومي	الأعمال العام	الأعمال الخاص
النسبة %:	%	%	%	%

3- التوزيع الزمني للاستثمارات:

النوع:	قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل
النسبة %:	%	%	%

4- التوزيع الجغرافي للاستثمارات:

النوع:	في الداخل	في دول شقيقة	في دول أخرى
النسبة %:	%	%	%

القسم السادس: معايير كفاءة أداء الخدمات المصرفية: ومن أهمها ما يلي:

1- معدل نمو الحسابات المفتوحة بالبنك = عدد الحسابات آخر الفترة - عدد



$$\times 100$$

عدد الحسابات أول الفترة

2- معدل إيرادات الخدمات المصرفية = الإيرادات من الخدمات المصرفية

$$\times 100$$

صافي الدخل

3- محل الكفاءة في إدارة الخدمات المصرفية = إيرادات الخدمات المصرفية

$$\times 100$$

مصروفات الخدمات المصرفية

4- معدل النمو في عدد الخدمات المصرفية = عدد الخدمات آخر المدة - عدد

الخدمات أول المدة

$$\times 100$$

عدد الخدمات أول المدة

القسم السابع: معايير الكفاءة العامة لإدارة البنك: ومنها ما يلي:

1- معدل إدارة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة

$$\times 100$$

حقوق الملكية

2- معدل كفاءة المصروفات = المصروفات

$$\times 100$$



إجمالي الإيرادات

3- معدل المصروفات إلى إجمالي الموارد = المصروفات

×100_____

إجمالي الموارد

4- الإنتاجية العامة = صافي الدخل

×100_____

مجموع الميزانية

5- الإنتاجية الفردية = الناتج المصرفي الصافي

×100_____

عدد العاملين

6- إنتاجية الأجور = الناتج المصرفي

×100_____

أجور العاملين

7- إدارة السيولة:

-نسبة السيولة = النقدية+الأرصدة لدى المصارف الأخرى+استثمارات قصيرة
الأجل

×100_____



الودائع الاستثمارية+الحسابات الجارية+المستحق للمصارف

$$8- \text{معدل نمو المركز المالي} = \frac{\text{حجم المركز المالي آخر الفترة} - \text{حجم المركز أول الفترة}}{\text{حجم المركز أول الفترة}} \times 100$$

حجم المركز أول الفترة

9- الأمانة في إدارة الأموال:

- الإفصاح عن الكسب والصرف المخالف للشريعة (إن وجد) وكيفية التصرف فيه.
- الإفصاح عن خسائر بعض العمليات وبيان مدى مسئولية الإدارة عنها، أى هل كانت بسبب التعدي والتقصير أم بسبب خارج عن إرادتها.

10- معايير الأداء الاجتماعي: ومنها ما يلي:

- الإفصاح عن أداء الزكاة.
 - الإفصاح عن دور البنك في إدارة صندوق الزكاة في حالة عدم تحصيل الدولة لها.
 - الإفصاح عن القروض الحسنة.
 - الإفصاح عن المساعدات الاجتماعية.
- وبهذا ننتهي من استعراض أهم المعايير التي يمكن استخدامها لقياس أداء البنوك الإسلامية والحكم عليها، ومن المعروف في مجال التحليل المالي ووضع المؤشرات له، أنه يمكن توليد مؤشرات عديدة تصعب على الحصر، ولقد اكتفينا منها بما ذكرناه لظروف المناسبة التي تقدم هذه الورقة إليها وهي مؤتمر علمي يحضره صفوة من العلماء المتخصصين. والله ولي التوفيق ومنه العون والسداد.